مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

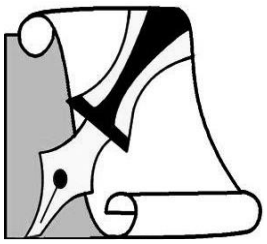

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

هاليفي: لن نوقِف الحرب. ولجنة مشتركة بين "فتح" و"حماس" لإدارة غزة
واشنطن تضغط على قطَر لطرد قيادة الحركة.. والدوحة: مستمرّون بالوساطة

وحدها عمليات الإبادة الجماعية والقتل وسفك الدماء بقيت هي الثابت الوحيد في قطاع غزة وسط المتغيرات العديدة التي عصفت بالعالم، وفي مقدّمتها عودة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض على صهوة حصان الفوز الشعبي الكاسح الذي حقّقه حتى في الولايات المتأرجحة؛ فضلًا عن إعادة سيطرة حزبه الجمهوري على البيت الأبيض.

وإزاء هذه التطورات، من المتوقّع أن ينعكس فوز ترامب على الحرب في لبنان وغزة (سلباً أو إيجاباً)، والتي يُعاني شمالها من مجاعة حقيقية، دفعت بالعديد من المنظمات الدولية إلى رفع الصوت عالياً لإدخال المساعدات إلى المدنيين الذين أصبحوا يفتقرون إلى أدنى مقوّمات الحياة، خصوصاً مع استمرار المجازر اليومية، لا سيما في جباليا.

وفي ظل هذه الكارثة الإنسانية، لم يطرأ أي جديد على ملف مفاوضات صفقة الأسرى التي تُراوح مكانها، بالرغم من الحديث عن لقاء هنا وهناك. غير أن اللافت كان هو الضغط الأمريكي على قطَر الراعية لهذه المفاوضات، لاستبعاد قادة حركة حماس، والتي نفَت الأخبار التي تحدثت عن نيّة الدوحة بالطلب من قيادتها مغادرة أراضيها؛ وهو ما أكّده أيضاً المتحدّث باسم الخارجية القطَرية ماجد الأنصاري، الذي دحَض أيضاً الأخبار عن انسحاب قطَر من المفاوضات.

شبح المجاعة يترصّد بغزّة.. والاحتلال يفتك بجباليا

في الواقع، يعاني سكّان غزة والشمال من مجاعة حقيقية، في ظل شح الغذاء والماء والدواء والوقود، جرّاء الحصار الذي تفرضه "إسرائيل" على المحافظتين منذ بدء عمليتها البريّة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ما تسبّب في وفاة عدد من الأطفال وكبار السن.

وفي الأسابيع الماضية، بدأت أزمة حقيقية تلوح في وسط وجنوب قطاع غزة، بسبب نفاد الدقيق والمواد الأساسية من الأسواق ومنازل الفلسطينيين، واضطرارهم لاستخدام الدقيق الفاسد لإطعام عائلاتهم، والبحث عن بدائل غير صحيّة.

وما زاد من صعوبة الوضع، هو بدء جيش الاحتلال، في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، باجتياح لشمال القطاع، بذريعة "منع حركة حماس من استعادة قوّتها في المنطقة. وقد أسفرت هذه العملية عن استشهاد نحو 1800 فلسطيني، منهم نساء وأطفال وكبار في السن، بحسب معطيات رسمية. كما تعمّد الجيش خلال العملية، عبر طائراته المسيّرة، استهداف النساء والأطفال، وفق شهادات سابقة من شمال غزة.

كما تسبّبت هذه العملية بخروج المنظومة الصحية عن الخدمة وفق تصريحات مسؤولين حكوميين؛ فضلاً عن توقّف عمل جهاز الدفاع المدني ومركبات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني.

ورغم ذلك، تُحاول المستشفيات الثلاثة الرئيسية في المحافظة: "كمال عدوان، والإندونيسي، والعودة"، العمل بأقل الإمكانات، وبطبيب واحد أو اثنين، وفي ظل نفاد مخزونها من الأدوية والمستهلكات الطبيّة، لتقديم الحد الأدنى من الخدمة للجرحى والمرضى.

علاوة على ذلك، فاقمت هذه الأوضاع حالة العزلة التي فرَضها الجيش الإسرائيلي على المحافظة بقطع شبكة الاتصالات والإنترنت عنها.

وبينما يقول الفلسطينيون إن الاحتلال يرغب في احتلال شمال القطاع وتحويله إلى منطقة عازلة بعد تهجير سكّانه، تحت وطأة قصف دموي متواصل وحصار مشدّد يمنع إدخال الغذاء والماء والأدوية، حذّر تقرير للجنة مراجعة المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (فريق من كبار الخبراء الدوليين المستقلّين في مجال الأمن الغذائي والتغذية والوفيات) من وجود "احتمال قوي بحدوث مجاعة وشيكة في مناطق بشمال غزة، فيما يواصل الاحتلال الإسرائيلي إبادة شمال قطاع غزة.

وأكّدت اللجنة أن "هناك حاجة للتحرّك الفوري في غضون أيام وليس أسابيع، من جميع الجهات الفاعلة المشاركة مباشرة في الصراع أو المؤثّرة في مجراه، لتجنّب هذا الوضع الكارثي." وشدّد التقرير على أن "الوضع الإنساني في قطاع غزة خطير للغاية ويتدهور بسرعة."

وفي السياق ذاته، قال مدير عام منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، إن "تحذير خبراء الأمن الغذائي العالمي من احتمال حدوث مجاعة بشمال قطاع غزة مثير للقلق الشديد."
ودعا غيبريسوس، في منشور على حسابه عبر منصة إكس، إلى "زيادة فورية في المساعدات الإنسانية بغزة، وتوفير وصول آمن لها، وخاصة الغذاء والأدوية لعلاج سوء التغذية الحاد في غضون أيام وليس أسابيع."

هاليفي يعترف بقتل 1000 مدني بجباليا

مع كل مذبحة تحاول "إسرائيل" تبرير جرائمها المتنقّلة. وهو فعَله رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هاليفي، خلال تقييمه الأوضاع في جباليا مع تواصل المعارك شمالي قطاع غزة، مشيراً إلى أن "التوصل إلى اتفاق معقّد". وتابع: إسرائيل تقول لكلّ الشرق الأوسط إنها مستعدّة للقتال بإصرار كبير، وأيضاً لدفع الأثمان من أجل استعادة المختطفين."
وأضاف هاليفي: "نوجّه رسالة واضحة جداً لحماس؛ الجيش لا يتعب، ونحن نصبح أقوى كلّ ما قاتَلنا أكثر. سنكسب المزيد من الخبرات والقدرات هنا، بالإضافة إلى المزيد من المهنية والقِيم والعزيمة."
وتابع: "نحن نمضي قُدماً بقوّة شديدة للغاية. وحقيقة أنّكم (الجنود) هنا خلال 3 أسابيع تلخّصون حوالي ألف "مخرّب" ونحو ألف أسير، ما يشكّل إنجازاً كبيراً للغاية يتمثّل في تسديد ضربة قوية لحماس."
واستطرد: "انطلاقاً من القوّة التي تُظهرونها هنا، والقوّة التي يُقاتل بها الجيش على 7 جبهات بطريقة قوية للغاية، فإن دولة إسرائيل تقول للشرق الأوسط بأكمله إن هناك قوّة وقدرة هائلة هنا."وختَم هليفي بالقول: "نحن لا نتوقّف ولا نبطئ وتيرة عملياتنا. وهذا من أجل إعادة المختطفين ومن أجل توفير الأمن للبلدات المحيطة هنا."

وما هي رؤية الصهاينة لمستقبل الحرب وقرارات الحكومة؟

يرى 55% من الإسرائيليين أن الحرب على غزة متواصلة لاعتبارات سياسية، مقابل 36% الذين يعتقدون أن أسباب استمرارها متعلّقة باعتبارات أمنية، بحسب استطلاع للرأي أجْرته القناة 12 الإسرائيلية مساء الجمعة، في 9 تشرين الثاني الجاري.

وتطرّق الاستطلاع إلى التصعيد المتواصل بين إسرائيل وحزب الله، إذ يعتقد 46% من المستطلَعة آرائهم أن القتال متواصل لاعتبارات سياسية مقابل 44% الذين قالوا إنه لاعتبارات أمنية.

وفيما يتعلق بالأنسب لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، اعتبر 40% من المشاركين في الاستطلاع أن بنيامين نتنياهو هو الأنسب مقارنة ببيني غانتس ويائير لبيد اللذين حصلا على 29% لكلٍ منهما. أما في حال خوض نفتالي بينيت للانتخابات، فيبدو السيناريو مغايراً، حيث أظهر الاستطلاع حصوله ونتنياهو على 37% لكلٍ منهما.

وبيْن نتنياهو وأفيغدور ليبرمان، حصل الأول على 38% مقابل 18% للأخير. أما بين غالانت ونتنياهو، فحصل الأخير على 38% مقابل 23% للأول.

وتناول الاستطلاع إقالة يوآف غالانت من وزارة الحرب، حيث رأى 62% أن يسرائيل كاتس غير ملائم لتولّي المنصب مقابل 21% الذين أيّدوا تعيينه. وفي أعقاب هذا القرار، قال 58% إنهم لا يثقون بنتنياهو مقابل 36% الذين عَبّروا عن دعمهم له.

رؤية النخب الأكاديمية لفوز ترامب وانعكاسه على العلاقة مع "إسرائيل"

أخذ فوز دونالد ترامب حيّزاً واسعاً من النقاش الدائر بين النخب الأكاديمية والبحثية الإسرائيلية، على مستوى مستقبل العلاقات الإسرائيلية ـــــ الأمريكية، والاستراتيجية التي ستتّبعها واشنطن تجاه الكيان الغاصب.

ولهذه الغاية، دعا باحثون إسرائيليون صنّاع القرار في "إسرائيل" إلى الحفاظ على دعم الحزبين الديمقراطي والجمهوري الأميركيين لإسرائيل في الكونغرس وفي أوساط الجمهور الأميركي، وبضمنه الأميركيين اليهود، وفقاً لتقرير نشره "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب.

وأشار التقرير إلى أنه يُتوقّع أن يركّز ترامب على قضايا أميركية داخلية، مثل موضوع الهجرة وإغلاق الحدود الأميركية الجنوبية، والتضخم المالي، والجريمة.

وبحسب التقرير، فإن فوز ترامب مع نائبه، جيه دي فانس، يرمز إلى صعود رسمي للجناح الشعبوي والقومي في الحزب الجمهوري، وأن فانس كان متسامحاً حيال معاداة السامية في صفوف أوساط في

القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري، فيما تسود في الولايات المتحدة تخوّفات من إمكانية حدوث غلَيان مدني ضدّ ترامب، إلى جانب تحدّيات قضائية ودستورية غير مسبوقة.

وستتبلور السياسة الخارجية لإدارة ترامب بموجب رؤيته التجارية، ونفوره من السياسة التقليدية التي تستند إلى النفوذ الأميركي في العالم، وسيُمارس سياسة "أميركا أولاً" التي تشمل التزاماً بتوسيع العقبات أمام تجارة حرّة وفرض جمارك، كي لا تُلحِق التجارة الحرّة ضرراً بعاملين أميركيين وطبقة العمّال.

وأشار التقرير إلى أنه ليس لدى ترامب أفكار منتظمة ومتبلورة. وفي ما يتعلق بالحلَبة الدولية، فإنه "يرجّح أن يتم التعبير عن الغرائز الشعبوية لدى ترامب بشكل بارز في منظومة التحالفات الأميركية، وخاصة مقابل الحلفاء الأوروبيين، وفي قضية الحرب في أوكرانيا."

وتوقّع الباحثون الإسرائيليون في تقريرهم أنه في حال أولى ترامب أولوية للصين كخصم، وعيّن أشخاصاً يَدْعون إلى منح الأولوية لمنطقة آسيا، فإن الشرق الأوسط، على الأرجح، سيصبح هامشياً. لكن في حال عيّن أشخاصاً يرون أن المواجهة مع الصين مرتبطة بنزاعات أخرى، وبينها إيران، فإن إسرائيل والشرق الأوسط ستبقى حلبة مركزية من حيث الاهتمام وتوزيع الموارد الأميركية.

وخلال ولايته السابقة، عزّز ترامب علاقاته مع "إسرائيل" ودول الخليج، وخاصة السعودية والإمارات، والتي وصلت ذروتها بتوقيع "اتفاقيات أبراهام". وشمَل دعم ترامب لإسرائيل الاعتراف "بسيادة" إسرائيل في هضبة الجولان المحتلة، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، واغتيال قائد "فيلق القدس"، قاسم سليماني.

وتوقّع التقرير أن يشدّد ترامب خطابه ضدّ إيران، ويستأنف عقوبات اقتصادية شديدة ضدّها. "وقد يوعِز باستخدام القوّة العسكرية الأميركية ضدّ شخصيات إيرانية. إلّا أن إدارة ترامب ستمتنع بقدر الإمكان عن العمل عسكرياً ضدّ القدرات النووية الإيرانية، تحسّباً من تورّط أميركي في حرب جديدة في الشرق الأوسط. كما أن تأييد ترامب، في الأشهر الأخيرة، للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ طهران، ليس بالضرورة أن يتواصل خلال ولايته، ليتبقّى لديه خياران، هما: عقوبات اقتصادية على إيران ومفاوضات حول اتفاق نووي جديد."

وأضاف التقرير أن ترامب قد يتّجه إلى مفاوضات مع طهران، والتي أيّدها في الماضي علَناً، وبرّر ذلك بأن بمقدوره التوصل إلى اتفاق نووي أفضل من ذلك الذي جرى التوصل إليه في العام 2015،

خصوصاً وأن مزاج ترامب وتعامله مع القيادة الإسرائيلية الحالية، يرجّحان أن يضع مصاعب أمام معارضة الحكومة الإسرائيلية لمفاوضات كهذه، مثل محاولة منع الاتفاق النووي الأصلي" خلال ولاية الرئيس باراك أوباما.

وفيما يتعلق بإسرائيل، اعتبر التقرير أن القضية الملحّة بالنسبة لترامب هي حروب إسرائيل على غزة ولبنان. وكان قد عبّر عن رغبته بإنهاء الحرب على غزة قبل بدء ولايته ودخول إلى البيت الأبيض؛ لكنه لن يفرض قيوداً على المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل كي يُرغمها على وقف الحرب.

وتابع التقرير أنه بسبب دعمه لـ"اتفاقيات أبراهام" و"صفقة القرن"، فإن "ثمّة احتمال واضح أن تؤيّد إدارة ترامب صيغة ما لحلّ الدولتين، وربما تشمل ضم منطقة واسعة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) إلى إسرائيل. لكن بعد تصريحات مستشاري ترامب ووزراء إسرائيليين بأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس مفتاحاً للاستقرار الإقليمي، فإن ترامب قد يمتنع عن الربط بين التقدم نحو حلّ الدولتين وتوسيع 'اتفاقيات أبراهام".

كما توقّع التقرير أن يُمارس ترامب ضغوطاً على حلفاء أميركا بهدف منع تحقيقات دولية ضدّ مسؤولين وجنود إسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وأشار التقرير إلى أن قضيتين مركزيتين في إسرائيل ستتأثّران ببدء ولاية ترامب. القضية الأولى تتعلق بخطّة "الإصلاح القضائي" التي تدفعها الحكومة الإسرائيلية بهدف إضعاف جهاز القضاء، والتي عارضها بايدن بشدّة ويُتوقّع أن يؤيّدها ترامب. والقضية الثانية تتعلق بمعارضة ترامب لمساعدات خارجية أميركية، وتأييده لتحويلها إلى قروض يتعيّن على الدول التي تتلقّاها أن تسدّدها، "وتطبيق ذلك تجاه إسرائيل من شأنه أن يشكّل تحدياً كبيراً لها."

وأوصى التقرير بأن على إسرائيل الحفاظ على دعم الحزبين الأميركيين الكبيرين لها، لأن "أصوات الديمقراطيين في الكونغرس ستكون حاسمة للمصادقة على مذكّرة المساعدات الأميركية المقبلة، والمصادقة على الدور الأميركي في أي اتفاق إسرائيلي – سعودي."

كذلك أوصى التقرير بأنه في حال تركيز اهتمام إدارة ترامب على الصين، فإنه "يتعيّن على إسرائيل أن تُثبت قيمتها كحليفة استراتيجية للولايات المتحدة. وزيادة اندماج إسرائيل في المنطقة سيُثبت قيمتها في المواجهة الأميركية مع الصين وحليفاتها في المنطقة."

ودعا التقرير صـنّاع القرار في إسـرائيل إلى عدم إظهار معارضـة علنية في حال جرَت مفاوضـات أميركية – إيرانية حول اتفاق نووي جديد، "كي تحسن احتمالات أن يُسهم الاتفاق الذي يتم التوصل إليه في تأمين المصالح الإسرائيلية."

وماذا عن انسحاب قطَر من المفاوضات ومغادرة قيادة "حماس" للدوحة؟

في 8 تشرين الثاني الحالي، كشف مسؤول كبير في الإدارة الأميركية أن الولايات المتحدة أبلغت قطَر بأن وجود "حماس" في الدوحة لم يعد مقبولاً بعد أن رفضت الحركة الفلسطينية، خلال الأسابيع القليلة الماضية، أحدث مقترح للتوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن في غزة.

وأضاف المسؤول، الذي تحدّث شريطة عدم الكشف عن هويّته، أن قطَر قدّمت هذا الطلب لقادة "حماس" قبل نحو عشرة أيام.

كما أرسل أعضاء بارزون بلجنتي العلاقات الخارجية والقوّات المسلّحة في مجلس الشيوخ الأميركي، في اليوم ذاته، رسالة لوزارة الخارجية وعدّة وكالات حكومية، بينها مكتب التحقيقات الفيدرالي، تتضمّن عدّة مطالب، على رأسها تجميد أصول مسؤولي حركة «حماس» الذين يعيشون في قطَر.

كما تضمّنت الرسالة مُطالبة قطَر بإنهاء استضافة قيادة «حماس»، وطرد كبار قادتها، بمن فيهم خالد مشعل وخليل الحيّة. كما طالب الموقّعون على الرسالة وزير الخارجية أنتوني بلينكن ووزير العدل ميريك غارلاند بالسعي لتسليم مشعل، الرئيس السابق للمكتب السياسي لـ«حماس.«

وقال الأعضاء البارزون بمجلس الشيوخ الأميركي إن هزيمة «حماس» أصبحت قريبة، وهو ما يعني أن إنهاء الملاذ الآمن لقادتها في الخارج ضروري لتحقيق هذا الهدف. وأشارت الرسالة إلى أن قيادات «حماس» استغلّت وجودها في قطَر للالتقاء بمسؤولين إيرانيين والتنسيق معهم، ورفض أي مفاوضات معقولة تفضي إلى صفقة لإنهاء الحرب في قطاع غزة.

وتعليقاً على ذلك، قال المتحدّث الرسمي لوزارة الخارجية القطَرية، ماجد الأنصاري، إن التقارير المتداولة عن انسحاب قطَر من الوساطة ليست دقيقة، مُضيفاً أن الدوحة أخطَرت الأطراف قبل 10 أيام أنها ستعلّق جهودها في الوساطة إذا لم يتم التوصل لاتفاق. لكنه أوضح أن "جهود الدوحة في

الوساطة بين حماس وإسرائيل معلّقة في الوقت الحالي"، وأكّد أن دولة قطر لن تقبل أن تكون الوساطة سبباً في ابتزازها.

وأشـــار الأنصـــاري إلى أن "التقارير المتعلّقة بمكتب حماس في الدوحة غير دقيقة، والمكتب موجود ليكون قناة اتصـال بين الأطراف"، قائلاً إن هذه القناة حقّقت وقفاً لإطلاق النار في عدّة مراحل سـابقة، وساهمت في الحفاظ على التهدئة.

وبالمثل، أكّد ثلاثة قياديين في حركة حماس لـــ"العربي الجديد"، أن الحديث عن مطالب قطَرية للحركة بمغادرة الدوحة، أو كون أعضـاء الحركة غير مرغوب فيهم، لا أساس له من الصـحة، وذلك بعد مزاعم إسرائيلية بنقل قطَر رسالة إلى قياديي الحركة المقيمين في الدوحة، بأنهم غير مُرَحّب بهم.

وأوضـــح قيادي رفيع المســـتوى في الحركة موجود في الدوحة، أن لا صـــحّة إطلاقاً لرغبة الدوحة في مغادرة قيادة حركة حماس للأراضـــي القطرية، مُعتبراً أن التقارير التي تُثار في هذا الصـــدد هدفها الوقيعة، ومشدّداً على أن قطَر قدّمت ولا تزال تقدّم الكثير لدعم القضية الفلسطينية، وإغاثة غزة.

من جهته، أكّد مصدر قيادي ثان لـ"العربي الجديد" في الدوحة، أنه "لا أساس من الصحّة لهذه المزاعم، وأن مثل هذه الأخبار الملفّقة تهدف إلى التشـــويش والتغطية على جرائم الاحتلال"، الأمر الذي أكّده قيادي ثالث في الحركة موجود في تركيا، مُشدّداً في تصريح خاص لـــ"العربي الجديد"، على أن "هذا الأمر يُثار بين وقت وآخر لأسباب داخلية إسرائيلية بهدف القفز فوق الأزمات الداخلية".

وماذا عن تفاصيل خطة إدارة غزة بين حركتي فتح وحماس؟

مع تسـرّب تقارير عن اتفاق بين حركتي حماس وفتح لإدارة قطاع غزة، كشـف مصـدر مسـؤول في حركة حماس تفاصـيل مهام لجنة إدارة شـؤون غزة التي توافقت عليها "حماس" و"فتح" برعاية مصـرية. وقال المصـدر، الذي فَضّـل عدم الكشـف عن هويّته، إنه تم التوافق مع "فتح" على تشـكيل لجنة لإدارة غزة وإسناد أهلها لمعالجة تداعيات الحرب، مضـيفاً: "التقينا بوفد من فتح لوضـع اللمسـات الأخيرة على لجنة إدارة غزة."

وأوضـح المصـدر أن اللجنة سـتُدار من قِبل شـخصـيات تكنوقراط، وسـيعمل معهم آلاف الموظفين من غزة، مؤكّداً أن اللجنة سـتُباشـر عملها فور إصـدار المرسـوم الرئاسـي بتشـكيلها، وسـتعمل خلال الحرب

لإغاثة الشعب الفلسطيني ومعالجة آثار الحرب بعد انتهائها، وهي فلسطينية بامتياز، ولها مرجعيات سياسية فلسطينية، وليس لأي جهة خارجية سلطة عليها. وأشار المصدر إلى أن وفد "حماس" يرأسه خليل الحيّة، وبعضوية كلٍ من حسام بدران، باسم نعيم، محمود مرداوي، وغازي حمد؛ وضمّ وفد حركة فتح: حسين الشيخ وماجد فرج وروحي فتّوح.

إشارة هنا إلى أن اللجنة الفلسطينية لإدارة شؤون غزة، مدعومة من مصر وعدد من الدول العربية، والتي ستوفّر لها كل عوامل النجاح. وستكون اللجنة مسؤولة عن إغاثة الفلسطينيين في الحرب وإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، حيث تعتبر أطراف فاعلة أنها المخرج لمحاولات عدّة أطراف إقحام جهات خارجية في إدارة غزة .

وكان وفدان من حركتي حماس وفتح عقدا لقاءات في مصر، مطلع الشهر الجاري، لاستكمال المناقشات بشأن ترتيبات ما بات يُعرف بـ"اليوم التالي لتوقّف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة". وكانت الجولة الأولى التي استضافتها القاهرة بين الحركتين، في 9 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فشلت في التوصل إلى توافق حول آلية إدارة القطاع، حيث كانت حركة فتح ترغب بتشكيل لجنة إدارية تابعة للحكومة في رام الله، في حين تمسّكت حركة حماس بتشكيل حكومة تكنوقراط تتولّى إدارة الضفة وغزة للتأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية ومنعاً لمزيد من التجزئة.

وبحسب معلومات "العربي الجديد"، لا يلقى مقترح تشكيل حكومة جديدة بغزة في الوقت الراهن، "ترحيباً من السلطة الفلسطينية وحركة فتح". كما "لا تتحمّس له القاهرة، لأسباب ذات صلة بالتوقيت، الذي يحتاج إلى حلول عملية وسريعة التنفيذ على الأرض".

وكان قيادي في "حماس" قال بُعيد اللقاء الأوّل الذي جمع الحركتين في مصر، إن الحركة "مُنفتحة على كلّ الحلول المقترحة (الفلسطينية)، ولا تعارض وجود دور للسلطة الفلسطينية، وهي تقبل بما يقبل به الشركاء في "فتح"؛ وكذلك تصورات مصرية بشأن تشغيل معبر رفح وإدارة الحدود، طالما أنها حلول فلسطينية"، مؤكّداً أن الحركة "معنيّة في الوقت الراهن بإدخال المساعدات وإغاثة سكّان القطاع والشروع في إعادة الإعمار". وأفاد القيادي بأن حركة حماس "تتوقّع عرقلة الحكومة الإسرائيلية أي اتفاق يجري التوصل إليه."

الخلاصة:

إن حروب "إسرائيل" المتواصلة في الشرق الأوسط تشكّل تحدّيًا مباشرًا لنهج "أمريكا أولًا"، الذي سيُطبّقه دونالد ترامب على مستوى السياسة الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلّبات ترامب الدائمة، وعدم القدرة على التنبّؤ بقراراته وتصرفاته على الساحة الدولية.

وبينما شعَر الكثيرون في "إسرائيل" بالارتياح عندما علموا بانتصار ترامب، انقسم الخبراء بشأن ما إذا كانت ولايته الثانية قد تشجّع "إسرائيل" على المضي بحرب الإبادة تجاه غزة ولبنان، أو تؤدّي إلى انخفاض الدعم الأمريكي، بالنظر إلى خطابه الأكثر انعزالية بشكل عام تجاه مؤيّديه.

بناءً على ذلك، يرى بعض الخبراء أن ترامب وفريقه من المرجّح أن يضغطوا من أجل وقف إطلاق النار بغزة ولبنان، أو اتفاقات سلام مؤقتة، لاستعراض براعتهم في صنع السلام بعد وعود حملتهم الانتخابية. غير أنه نظرًا للعلاقة الوثيقة التي تجمع ترامب وحلفائه بإسرائيل، فإن مثل هذه التحرّكات "من غير المرجّح أن تحسّن ظروف الفلسطينيين أو تخلق مسارًا مُجديًا نحو دولة فلسطينية.

ومع ذلك، فإن نتنياهو قد يواجه صعوبة أكبر في التصدّي لمطالب الرئيس المنتخب، الذي سيكون له تأثير أكبر على رئيس الحكومة الإسرائيلية الفاشي، وقد يكون قادرًا على دفعه إلى التراجع، لأنه سيكون من الصعب على الأخير أن يُعارض ترامب.